

الاقتصاد السياسي العربي : التاريخ والإشكاليات

الفضل شلق

I

من الطبيعي أن تكون هناك تساؤلات حول تاريخنا العربي الإسلامي، وأن تكون هناك إشكاليات يسعى الباحثون لإيجاد أجوبة عليها. إن الخروج من إطار البحث التفصيلي، على ما فيه من فوائد، وطرح التساؤلات والإشكاليات التأملية، على ما في الأمر من مخاطر، هو أمر ضروري من أجل تقدم العلم الدقيق المبني على البحث التفصيلي، إذ هو يساهم في وضع الإطار النظري لهذا البحث. ومن الضروري تعديل الإطار النظري وإجراء تغييرات فيه عن طريق طرح الإشكاليات المناسبة مع تقدم البحث الذي يقود إلى معطيات واستنتاجات جديدة عند كل جهد جدي.

ما يزال ظهور الإسلام يثير تساؤلاتٍ عدّة، وبخاصةً أنّ سرعة انتشاره، وصلابة المجتمع الذي تكوّن تحت رايته أمران يثيران العجب. لم يعد دارجاً أن يعلل الباحثون ظهور الإسلام بحدوث طفرة سكانية ناتجة عن تقلبات جغرافية في شبه جزيرة العرب. كما أنه لم يعد لائقاً تفسير خروج العرب من جزيرتهم بالسعي وراء الغنائم للتقليل من شأن العوامل الروحية والدينية. على أن هناك من لجأ إلى تفسيرات مادية أرقى فاعتبر الصراعات بين الروم والفرس في القرن السادس سبباً أساسياً في إضعاف المناطق المحيطة بجزيرة العرب، وإحداث الفوضى فيها مما أدى إلى انقطاع خطوط التجارة الدولية من خلالها. وقد جعل ذلك الجزيرة العربية، تلك المنطقة الواسعة والمعزولة

تاريخياً، مركزاً لمرور التجارة الدولية في القرن السادس الميلادي. وأفضى إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية في شبه جزيرة العرب فتهيأت الظروف الموضوعية لظهور الإسلام، أو لجعله مقبولاً على الأقل.

لكن ذلك لا يفسر كيف أن العرب الذين كانوا أقل تطوراً اجتماعياً وتقنياً وتنظيماً استطاعوا أن ينتصروا على المناطق المحيطة، ولا كيف استطاع العرب تجاوز ميزان القوى المادي والعسكري الذي لم يكن في صالحهم. تشير الدراسات حول التاريخ العالمي الشمولي إلى أن مراكز الحضارة في العالم القديم (الشرق الأوسط، والعالم الروماني، والهند، والصين) كانت تعاني اضطرابات داخلية في القرون الأولى بعد المسيح، وأنه في الفترة الممتدة بين عامي 200 و 600م تعرضت هذه المراكز لهجمات بربرية متواصلة انطلقت من سهوب آسيا الوسطى والأطراف الأخرى للمعمورة، علماً بأن شبه جزيرة العرب يمكن اعتبارها واحدة من هذه الأطراف.

لماذا لم تنجح موجات الغزو البربرية الطرفية الأخرى في إقامة مجتمع ودولة لهما استمرارية وضخامة البنية التي شيدها العرب؟ ربما كان السبب أن الموجة العربية هي وحدها التي كانت تملك مشروعاً كونياً ورسالة ودعوة، وكانت بالتالي تلبي الحاجات الروحية والذهنية في زمن سادته القلاقل والاضطرابات السياسية والاجتماعية. والأرجح أن انتشار الإسلام السريع ورسوخه في مناطق ليست قريبة من الجزيرة العربية، ولم يسبق لها أن شهدت موجات عربية أو سامية سابقاً، هو دليل على أنه كان يستجيب لحاجات عميقة لدى سكان تلك المناطق.

ليس أكيداً أن العرب انطلقوا وهم يحملون خطة يرسمون تفاصيلها لتحقيق حلم السيادة على الكون. كان مشروعهم نشر الدعوة وتحقيق ذلك في أوسع ما يمكن من الرقعة الجغرافية، لكنهم واجهوا منذ اليوم الأول مشاكل كبرى تصدوا لها بحلول آتية، بعضها نجح وبعضها كان ذا آثار بعيدة المدى. واختلفوا فيما بينهم حول هذه الحلول، بل حول المشروع نفسه حتى قبل أن يخرجوا من جزيرتهم. هل يقاتلون أهل الردة أم يدعونهم وشأنهم؟ وبعد ذلك

هل يتابعون غزو بلاد الروم كما أوعز الرسول إليهم؟ ومن يلي الحكم بعد الرسول وكيف وحسب أية آلية؟ ماذا يفعلون بالأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة؟ هل يوزعونها على المقاتلة كما يوزعون الغنائم، بمعنى الأموال المنقولة، بشكل عطاءات دورية؟ أم يجعلونها فيئاً أي ملكاً للدولة التي تنفق على رعاياها العرب؟ وكيف يمارسون الشورى وما معنى الخلافة، أي كيف يكون شكل الدولة؟ لم تكن الحلول سهلة المنال، بل حدثت الفتنة الأولى والثانية في معرض التفتيش عن حلول. ونشبت حروب طاحنة فيما بينهم انقسمت فيها القبائل على بعضها، وقاتل فيها الأخ أخاه.

وبعد أن قُتل ثلاثة من الخلفاء الراشدين لأسباب مختلفة تحولت الدولة إلى مُلك عَضُوضٍ على يد الأمويين، حسب رأي المؤرخين والفقهاء المسلمين. لكن السوابق التي حدثت على يد الخلفاء الراشدين، والرسول من قبلهم، صارت سنة أو ما يشابهها، وصار صعباً مخالفتها؛ ومن الأمثلة على ذلك ملكية الأرض.

كان عمر بن الخطاب قد قرر أن يكون الخراج (ما يجبي من ريع الأرض ومن أهل الذمة) مصدر دخل ثابت ودائم للدولة؛ ولم يوزع الأرض على المقاتلة كما كان يطالب بعض العرب من المقاتلين. لم يغير الأمويون، ولا من تلاهم في الحكم، هذا الأمر. استطاعوا فقط اقتطاع الأراضي التي نزح أهلها مع الروم أو مع زوال الأكاسرة وجعلها ملكية خاصة للخلافة، تحت اسم الصوافي. ومعنى ذلك أن الدولة العربية الإسلامية حاولت إبقاء القوى الإنتاجية على حالها لكي يبقى المجتمع على سويته دون تراجع في الإنتاجية، بالإضافة إلى ما يحققه ذلك من تأمين مورد ثابت للدولة. وربما كان إبقاء الأمر على ما كان عليه، يفسر ظاهرة التسامح التي كثر الحديث عنها لدى المؤرخين.

لكن الأمور لم تبقى على حالها رغم أن العرب بذلوا ما في وسعهم من أجل ضمان استمرارية المجتمع وقواه الإنتاجية. وذلك أنّ الفتوحات العربية أطلقت العنان لعملية واسعة من التوسع الأفقي والعمودي. فقد امتدت الرقعة الجغرافية لدولتهم لتشمل أراضي واسعة من حدود الصين إلى الأندلس؛ ولتوحد معظم العالم القديم في إطار سياسي واقتصادي مفتوح على بعضه كما

أنه مفتوح على أجزاء المعمورة الأخرى التي بقيت خارجه والتي ظلت تشكل مراكز حضارية واقتصادية تتبادل معه كما تتبادل فيما بينها عبره. وفي نفس الوقت تحول الكثير من غير العرب إلى الإسلام ليضعوا العرب أمام مشكلة كبرى تتعلق بدمج هؤلاء في المجتمع. فهل تبقى الدولة عربية أم تتحول إلى دولة إسلامية؟ وهل يكفي إلحاق المسلمين من غير العرب بالقبائل العربية تحت اسم الموالي؟ أم أن كثرة هؤلاء صارت تستدعي حلولاً من نوع آخر؟

ومرة أخرى انقسم العرب حول هذه الإشكاليات بين حزب قيسي يريد استئثار العرب وحزب يماني يميل إلى الدمج بين العرب والموالي. وعندما سحب الحزب اليمني تأييده للأمويين سقط هؤلاء، وجاء العباسيون على رأس ثورة عامة ترفع شعار الدمج وتوسع من أفق المجتمع الإسلامي. لم يكن بوسع العرب الاستئثار بالسلطة في حين يرفعون شعار الدعوة الإسلامية التي تساوي بين المسلمين وترفض أن يكون لأحدهم فضل إلا بالانتماء والممارسة. وإذا كانت الدولة الأموية قد استوعبت التوسع الأفقي الجغرافي؛ فإن الدولة العباسية جاءت لتستوعب وتعمق عملية التوسع العمودي في الدمج الاجتماعي.

II

كانت تلك بعض الإشكاليات التي واجهها العرب بجدية إذ طرحوا الأسئلة على أنفسهم واختلفوا حولها وأحياناً تقاتلوا فيما بينهم في معرض البحث عن أجوبة. فقد كان لديهم مشروع يتجاوزهم كعرب، وبمقدار ما كان ذلك المشروع عربياً؛ كان عالمياً أيضاً. وهذا أمر طبيعي بحكم كونهم حملة الراية لدعوة تنادي الناس أجمعين. ولم يكن وعيهم محصوراً في بعض مفاهيم كالغنيمة والعقيدة والقبيلة كما يعتقد بعض الباحثين في «العقل العربي»، الذين يسيطرون الأمر في بضع مئات من صفحات كتاب يعتبرونه القول الفصل في الموضوع.

لم تكن الفتوحات العربية مجرد غزوات لبدو رعاة وربما كانت البداة أمراً واسع الانتشار بينهم، بل كانت حملاتٍ تحمل مشروعاً لتغيير العالم. ولم تنجح

في تغيير العالم؛ لكنها نجحت في فتح آفاق جديدة في مسائل كثيرة. فقد أسست لمجتمع جديد يختلف عن كل ما سبقه. لقد ورث هذا المجتمع العديد من الثقافات: اليونانية والرومانية والآرامية والفارسية والهندية والتركية وغيرها، كما تعايشت في منطقتة أديان عدة من المسيحية إلى الزرادشتية والمانوية والبوذية والكونفوشيوسية والشامانية وغيرها. ووقعت في أيدي هذا المجتمع المنتجات الفكرية والمفاهيم وتقنيات العمل والإنتاج وأساليب الإدارة والقتال لمختلف الحضارات السابقة أو المعاصرة له والمحيطه به. تداخلت هذه فيما بينها لتشكيل كلاً موحداً مندمجاً لا جزراً ثقافية أو اقتصادية غريبة فيه، كما المدن الفينيقية أو المدن ذات الطابع الهيلنستي في بلاد الشرق، ولا طبقات منعزلة عن شعبها كما الدهاقين الإيرانيون، ولا أديان مختلفة لطبقات اجتماعية مختلفة كما في الهند والصين. ولم يكن مجتمع طبقات مغلقة كما في الهند، ولا مجتمعاً تتحدد فيه معايير الانتقاء للاختصاص بوظائف معينة على يد بيروقراطية الدولة كما في الصين. هذا المجتمع الذي أسسته دعوة دينية لم يشكل فيه رجال الدين سلطة دينية أو سياسية، ولا شكل فيه الخليفة (خليفة الله أو خليفة رسول الله) رمزاً مقدساً.

أسلم المجتمع الجديد وجهه لله، الذي ساوى بين البشر، واعتبرهم إخوة سواسية في الحقوق والواجبات؛ الإيمان فيه بسيط يخلو من الأسرار، والطقوس فيه شبه معدومة. ولم يكن هناك خوف من تنحية المتحدرين من عائلة الرسول عن السلطة. والقادة الكبار الذي أنجزوا أعظم الفتوحات لم ينج معظمهم من القتل أو العزل. مجتمع أصر على المساواة بين البشر حتى لم يبق فيه مكان للمقدس الذي يشكل وسيلة للتمييز فيما بينهم. لم يقتصر الأمر على دمج المولى في المجتمع وإعطائه الفرصة كي يصل إلى أعلى مراتب السلطة، بل سيصبح العبد سلطاناً؛ ولم يكن هذا الأمر محصوراً بدولة الممالك.

لم يعزل هذا المجتمع نفسه عن بقية العالم بواسطة جدار كالصين، ولم تكن هناك جبال عالية تعزله وتحميه كما في شمالي الهند، ولم يميز نفسه عن بقية العالم معتبراً أنه هو وحده يمثل الحضارة والمدنية بينما الآخرون برابرة. وما كان مفهوم

انقسام العالم إلى دار إسلام ودار حرب وسيلة للتمييز أو التمايز، كما كان مفهوم التمدن والبربرية لدى الحضارات الأخرى، بل كان وسيلة لتنظيم العلاقة مع الآخرين؛ وهذا ما نلاحظه من خلال كتب السير التي تحدد أليات هذا المفهوم والتي تضع أسساً للعلاقات الدولية من منطلقات فقهية إسلامية.

كان هذا المجتمع الواسع الفسيح فضاءً موحداً تنتقل فيه السلع والأفكار والبشر بحرية دون أن يجد الواحد غرباً إذا انتقل من شرقيه إلى غربيه أو العكس. ولم يقتصر الانفتاح على العالم الإسلامي وحده، بل إن هذا العالم الإسلامي ربط أجزاء العالم القديم في آسيا وإفريقيا وأوروبا ببعضها البعض لتشكيل أول نظام عالمي؛ لم تبلغ مداه رقعة انتشار الهيلينية ولا الحضارة الرومانية من قبل، ولم يصل إلى سمو علاقاته الإنسانية في الأخوة والمساواة والتسامح النظام الرأسمالي العالمي من بعد. فهل شكّل هذا العالم الإسلامي سوقاً عالميةً أتاحت التبادل الحر، وهل يجوز إطلاق تسمية السوق العالمي على نظام قبل رأسمالي؟ وما هي أهمية الفرق بين النظامين المتأثري من كون النظامين سمحا بالتبادل الحر للسلع (والحقيقة أن النظام الرأسمالي فرض التبادل الحر بدل أن يسمح به) في حين أن النظام الرأسمالي سمح بالهجرة من داخله إلى خارجه، وذلك بعكس العالم الإسلامي الذي سمح بالهجرة من العالم الخارجي إلى داخله؟

لقد كان الانفتاح عاملاً استفادت منه موجات الشعوب التركية التي غزت العالم الإسلامي تحت راية السلاجقة في القرن الحادي عشر، وتتابعت الموجات بعدها من أواسط آسيا. ثم جاءت الموجات المغولية من أقصى الشرق لتحديث خراباً لم يستطع العالم الإسلامي التخلص من نتائجه حتى اليوم.

بمقدار حجم المجتمع واتساع المنطقة اللذين نتجا عن انتشار الإسلام كثرت الإشكاليات التي واجهت عالم الإسلام عبر مختلف المراحل، والتي لا تزال تدور حولها تساؤلاتٌ لن تنجلي إلا مع تقدم البحث التاريخي الذي يطال بالإضافة إلى سرد الحوادث مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية.

III

في إطار المجتمع الإسلامي تبرز إشكالية العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، لا في مرحلة ظهور الإسلام وحسب، بل فيما يتعلق بموازن القوى الاجتماعية والعلاقات بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال هو التساؤل حول دور العبيد. فقد استخدم العرب العبيد في الخدمة المنزلية والخدمة العسكرية منذ البداية. لكن، هل كان هناك استخدام واسع للعبيد في جيوش الفتوحات كما يقول بعض الباحثين بالاستناد إلى مصادر غير عربية؟ وفيما يتعلق بالإنتاج الزراعي كان استخدام العبيد واسع الانتشار في جنوب العراق وفي مرحلة محدودة فقط، وذلك بخلاف المناطق الأخرى، حيث كانت معظم الأيدي العاملة من الفلاحين الأحرار الذين يدفعون الخراج، كما يدفعون الجزية إذا كانوا من غير المسلمين. فلم تكن العبودية منتشرة، ومن المشكوك فيه أن يكون العبيد قد شكلوا طبقة اجتماعية تستند إلى قوى إنتاجية ذات حجم كبير. أما حين شكل المماليك طبقة عسكرية فإن ذلك حدث لا بوصفهم عبيداً بل بوصفهم مقاتلين جنوداً صار الرق وراءهم.

تبدو إشكالية الرق في المجتمعات الإسلامية صغيرة الحجم بالمقارنة مع الإشكالية الكبرى المتعلقة بأشكال ملكية الأرض التي يتقرر على أساسها ما إذا كان التشكيل الاجتماعي السائد إقطاعياً بالمعنى الغربي (الفيودالية) أو بالمعنى الشرقي. ففي الفيودالية تكون ملكية الأرض للسلالة النبلاء وتلعب الدولة دور الحكم أكثر من دور الحاكم الفعلي، ويكون الفلاحون أقناناً مقيدين بالتبعية للنبلاء ومرتبطين بالأرض. أما في الإقطاع الشرقي فتكون الملكية للدولة أساساً، وتكون الدولة هي الحاكم الفعلي، أما سادة الأرض فيمارسون هذا الدور لا باعتبارهم مالكيين للأرض وسادة على الفلاحين بل باعتبارهم ممثلين للدولة في جباية الخراج؛ وهي تعيد توزيع الأرض على المقطعين دورياً.

في هذا المجتمع تحتل الدولة مكاناً مركزياً بالنسبة للمجتمع، فهي بين القوى الأخرى، إقطاعية أو مؤسسات دينية أو غيرها، ليست أولاً بين أنداد، بل هي مركز القرار الأول الذي يحكم المجتمع ويقوده. لكن هل هي دولة

أقوى من المجتمع؟ يعتقد بعض الباحثين أنها كذلك، وهم ينتقلون من هذا الاستنتاج إلى رأي آخر يعتبر أنه ما دامت الدولة أقوى من المجتمع، والدولة تخضع لحاكم فرد، فإنَّ المجتمع والدولة كلاهما، يخضع لإرادة عشوائية مطلقة تقابل في إطلاقيتها إرادة السماء التي يتقرر فيها كل ما يجري على الأرض. والمحصلة على الأرض عشوائية التطور الاجتماعي التي تؤدي إلى استحالة التراكم في التجربة الإنسانية كما تؤدي إلى استحالة التراكم الاقتصادي.

إن الدولة المركزية تقليدٌ قديمٌ في المنطقة، لكن من المشكوك فيه أن ينطبق عليها نموذج دولة «الاستبداد الشرقي» حيث يقوم الاقتصاد على الزراعة المروية التي تتطلب أشغالاً عامة لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق دولة تهيمن على المجتمع وتسيّر شؤونه وتسيطر على مقدراته.

إنَّ وجود دولة قوية شرطٌ ضروريٌّ لديمومة وازدهار كل مجتمع، لأنَّ استتباب الأمن الداخلي والخارجي لا يتحقق دون الدولة القادرة، لكنَّ هناك فرق بين أن تكون الدولة قوية وقادرة وبين أن تكون هي المحرك الذي يقرر مسيرة المجتمع. والإشكالية الكبرى التي واجهها المجتمع العربي الإسلامي منذ البداية هي كيفية بناء الدولة، وتأمين شروط استمراريتها؛ وأول هذه الشروط تأمين الموارد المالية لوجود الدولة وبقائها. بعد ذلك اقتضت مهام الدولة على حفظ الأمن في الداخل وحماية الحدود في وجه الاعتداءات والهجمات الخارجية المتكررة والتي كانت تشكل خطراً دائماً على مجتمع شكّل مركز العالم وربط مختلف أجزائه غير الإسلامية (دار الحرب) في منظومة عالمية واحدة. وقد حدد الفقهاء مهام الدولة انطلاقاً من هذا الواقع التاريخي واتفقوا على هذه المهام رغم اختلاف مذاهبهم ومدارسهم الفكرية.

لقد كانت الدولة (أو الدول) الإسلامية تستجيب لحاجات المجتمع الكبرى وما كانت قادرة على فرض شروطها عليه. وحتى حين كان الخلفاء في بعض مراحل القوة وسطوة الخلافة يرغبون بذلك، كانت المشاكل التقنية والإدارية تواجههم وتجعل تحقيق رغبتهم أمراً مستحيلاً، وكان الفقهاء يدركون ذلك. إن حاجة المجتمع إلى الدولة كانت تدور بشكل أساسي حول الدفاع ضد

الأعداء الخارجين وحماية المجتمع من الانقسامات الداخلية. وكانت الدولة تجبي خراج الأرض وعشور التجارة وضريبة أهل الذمة من أجل تمويل الأجهزة الإدارية والعسكرية المطلوبة لحفظ الأمن الداخلي والخارجي، كما كانت تنفق بعض هذا التمويل على تشييد الأبنية الحكومية وبعض أشغال الري. ولم تتدخل الدولة في الاقتصاد خارج هذا الإطار. أما في الجوانب الاجتماعية والدينية والثقافية، بما في ذلك الشأن التربوي، فقد كان الأمر محصوراً أو متقطعاً.

كان النموذج الأعلى للمجتمع هو الوحدة والاندماج في إطار منسجم رغم التعددية التي اعترف بها الفقهاء وتعاملوا معها بمرونة، (خاصة عندما تكون الجماعة حديثة العهد بالإسلام و متمسكة بتقاليد وطقوس غير إسلامية مورثة عن عهود سابقة). منح هذا الأمر المجتمع الإسلامي قدرة على استيعاب موجات بشرية متعاقبة جاءت من سهوب آسيا (الأتراك) كما أن تقدم المجتمع الإسلامي بالنسبة للمجتمعات الأخرى في العالم المسكون - أيكومين - ساهم في أن تبني هذه الجماعات التركية - وغيرها من الموجات الوافدة - مُثْلَ الإسلام وتعاليمه لتندمج في جسم المجتمع الإسلامي وتصير جزءاً منه، وليتعرب متبنياً الهوية العربية عندما يتعلم اللغة العربية وتصبح هذه لغته المحكية.

كان هذا المجتمع واسع المدى الجغرافي كما كان واسع المدى الثقافي وعميق الأثر الأيديولوجي في نفوس أعضائه، وكان يتوسع باستمرار ويربط بين أطراف المعمورة على اختلافها وتنوعها. وكانت دولته أداةً لحمايته في وجه التعديات الخارجية، ولحفظ الانتظام الداخلي في وجه الفتن والانقسامات الداخلية والحروب الأهلية. ولم يكن بحاجة لأن تتدخل دولته في شؤون المجتمع. لذلك فإنه على الرغم من نشوء مؤسسة دينية - من العلماء - إلا أن هذه المؤسسة كانت تلقائيةً عفويةً في تكوينها ولم تستطع أن تشكل سلطةً دينية، إذ لم تنشأ لديها دوغما تفرضها على الناس وتقيس معتقداتها على أساسها - فمن زاد أو نقص عاقبته أو حرّمته. كذلك كانت المدن تنشأ أو تتوسع نتيجة تطورات اقتصادية أو تلبيةً لحاجات اقتصادية ولم تكن محتاجةً إلى مرسوم من الدولة للاعتراف بها. وحتى حين كانت المدن تنشأ بقرار من

الحاكم، لم تكن بحاجة إلى مرسوم منه، كما في البلدان الأوروبية.

في هذا الإطار كان الاقتصاد حراً، لا بالمعنى الحديث حيث يجد المجتمع أمامه مجالاً للخيار بين اقتصاد حر واقتصاد موجه وحيث تتوافر لديه الوسائل التقنية والإدارية لتطبيق أيّ من الخيارين. لقد كان الاقتصاد حراً لأن ذلك كان ينسجم مع متطلبات المجتمع وظروف تطوره، ولأن الوسائل المطلوبة لغير هذا الخيار لم تكن متوفرة.

في هذا المجتمع الرحب المترامي الأطراف الذي يربط مختلف أجزاء المعمورة كان طبيعياً أن تزدهر حركة انتقال البضائع والأفكار والأشخاص، وأن تزدهر التجارة، وأن تكثر المؤلفات حول محاسن التجارة وأساليبها. وهذا الأمر يطرح على الباحثين أكثر من إشكالية.

تتعلق الإشكالية الأولى بحجم التجارة، وهل كانت إمكانية نشوء مجتمع إسلامي مزدهر، بالنسبة لبقية المعمورة، ممكنة دون أن تكون شروط التبادل لصالح هذا المجتمع؟ وهل كان الازدهار ممكناً دون انتقال فوائد اقتصادية من مناطق أخرى إليه عن طريق التجارة؟

وتتعلق الإشكالية الثانية بالسلع التجارية؛ فهل كانت التجارة تقتصر على ما خَفَّ حمله وغلا ثمنه أم أنّ التبادل كان يشتمل أيضاً على مواد ثقيلة ورخيصة؟ ومن المعلوم أن البابوية كانت تفرض على البلدان الأوروبية المسيحية في أوقات متلاحقة، حظراً يمنع المتاجرة بالحديد والخشب مع العالم الإسلامي، لأن هاتين المادتين يمكن استخدامهما في صنع السلاح وفي صناعة السفن الحربية.

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق برؤية المجتمع الإسلامي للتجارة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، فهل كان هذا المجتمع يعطي الأولوية لاحترام التجارة على حساب القطاعات الأخرى؟ وهل هذه الإشكالية لدى بعض الباحثين الغربيين المعاصرين سوى إسقاط من الحاضر على الماضي لتبرير تأييدهم لإسرائيل بحجة أنها تزدرع الصحراء التي خلفتها عهود من الإهمال العربي الإسلامي؟

وتتحدث الإشكالية الرابعة عن نشوى المدن الإسلامية الكبرى، في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، بأحجام تفوق في عدد السكان جميع المدن في بقية المعمورة حتى القرن التاسع عشر. هل كانت هذه المدن محطات تجارية وحسب، أم أنها كانت مراكز انتاجية في أحواض زراعية؟ كيف يمكن إطعام سكان هذه المدن الكبرى دون حدوث تطور كبير في الزراعة، خاصة زراعة الخضار والفواكه والحبوب؟ ولولا الإنجازات الثورية في مجال الزراعة في المجتمع الإسلامي، خاصة فيما يتعلق باستخدام وسائل الري، وتحقيق إمكانية نقل زراعة النباتات المدارية الصالحة للنمو في الطقس الحار والرطب في وقت واحد إلى المناطق ذات المناخ البارد في الفصل الرطب، وتطوير عدد من النباتات (*) التي ما كان نمو المدن ممكناً دون توفر محاصيل وافرة منها في المناطق المحيطة بهذه المدن؛ لولا هذه الإنجازات هل كان ممكناً حدوث التطور المديني الكبير في العصور اللاحقة وفي مناطق المعمورة الأخرى؟

بالعودة إلى موضوع التجارة يطرح بعض الباحثين إشكالية التراكم الاقتصادي والتقني في المجتمع العربي، والإسلامي عامة، باعتبار أن هذا المجتمع استخدم وأبدع الكثير من الوسائل التقنية والإدارية التي أصبحت شائعة في أوروبا في عصر النهضة ومع انتقالها إلى العصر الرأسمالي الحديث، لكن المجتمع الإسلامي لم يستطع تحقيق هذه النقلة. هل يعود الأمر إلى استحالة التراكم في هذا المجتمع؟ وهل تعود استحالة التراكم إلى أسباب جغرافية تتعلق بالمناخ الجاف، أم إلى أسباب تتعلق بطبيعة هذا المجتمع وأيديولوجيا العمل السائدة فيه؟

يقود هذا الأمر إلى طرح الإشكالية الكبرى التي شغلت بال الكثير من الباحثين في تاريخ المنطقة وشؤونها. متى بدأت الهوة بين أوروبا والعالم الإسلامي تظهر وتتسع؟ هل كانت البداية في القرن السادس عشر؛ بعد اكتشاف الطريق إلى الهند من حول إفريقيا، واكتشاف طريق الوصول إلى الأمريكتين؟ أم توسعت الهوة مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا في أواخر

* السرخم، والأرز الآسيوي، والقمح القاسي، وقصب السكر، والقطن، والحمضيات، والموز، وجوز الهند، والبطيخ، والسبانخ، والأرضي شوكي، والبادنجان، والمانجا.

القرن الثامن عشر؟ أم كان ذلك فقط مع بروز الأمبريالية الحديثة في القرن التاسع عشر؟ وهل كانت آثار الغزو المغولي في القرن الثالث عشر مدمرة لدرجة أنها أحدثت خراباً وتراجعاً لم تستطع المنطقة أن تنهض من آثارها؟ أم أن الغزو المغولي ما كان ممكن الحدوث لولا تراجع وضعف حدثا قبل ذلك، مما يعني أن عوامل الضعف الكامنة في هذا المجتمع وتعلق بطبيعته هو؟

يقود هذا إلى مسألة الانحطاط التي ما تزال تشغل بال العرب وغيرهم. ففي اعتقاد الكثيرين منهم، أن الأمة تعاني منذ حوالي الألف عام انحطاطاً بنوياً أدى بها إلى الهزيمة. حدثت غزوات الشعوب التركية والخضوع للمماليك ثم العثمانيين ثم للقوى الغربية الأمبريالية منذ القرن التاسع عشر. وصولاً إلى الهزيمة أمام إسرائيل. وما دام الانحطاط بنوياً، فلا لزوم البحث في الظروف التاريخية المحيطة بالأحداث في مختلف المراحل، ولا لزوم للبحث في موازين القوى وتبيان ما يمكن القيام به في كل مرحلة.

لقد شاعت هذه الرؤية حتى صار من البديهي التسليم بحالة التأخر والتخلف باعتبار أنها الحالة الطبيعية. وعندما يقول باحث ما أنّ التاريخ في معظم مراحلها لم يكن كذلك؛ يُجاب أن ذلك صار ماضياً ولن يستعاد. وصار المثقف العربي يعتبر نفسه غير مقبول ثقافياً إذا لم ينظر إلى مجتمعه نظرة ازدراء تتعدى النقد العلمي (الذي لا بد منه في جميع الظروف) إلى ما يشبه العقدة الدونية تجاه الغرب.

منذ أربعة قرون تقريباً كانت أوروبا ما تزال في مستوى تقدم مجتمعنا (وكان ابن الشاطر في دمشق يصل إلى نتائج لا تقل أهمية عن استطلاعات كوبرنيكوس وذلك قبله بضع سنوات). وحتى أواخر القرن الثامن عشر كانت الهوة بين أوروبا ومجتمعنا ما تزال ضيقة. اتسعت الهوة بسرعة كبيرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وذلك بسبب ظروف تاريخية تعود إلى تراجع الحكم السياسي عندنا وخضوع دولنا لنصائح ونماذج الغرب الأوروبي، وكذلك خضوعها للديون الأجنبية، وإلى السياسة الضريبية غير المنصفة بالنسبة للمنتجات المحلية الزراعية والصناعية بالمقارنة مع شبيهاتها المستوردة، وإلى تراجع الصناعة

والزراعة المحليتين بفضل سياسة للدولة أملتھا المصالح الأجنبية، وإلى الاعتماد على الغرب اقتصادياً وعسكرياً، وإلى قبولنا التجزئة السياسية على أنها أمر واقع، وإلى أسباب أخرى...

لكننا قبل أن يتوفق الغرب كنا نمتلك جميع عناصر الإنتاج والإدارة وأساليب التجارة والقتال التي كانت لدى الغرب حين كان المجتمعان متعادلين في تطورهما - علماً بأن قسماً كبيراً من هذه الأمور قد وصلت إلى الغرب من الشرق. لكنّ الغرب وحده استطاع أن يضع هذه الأساليب والأدوات الانتاجية في إطار شكل قاعدة لانطلاق تقدمه وتفوقه. وقد استطاع الغرب ذلك عندما تضافرت ظروف تاريخية لم يكن تأزُّرها متوافراً من قبل. ولو كان الأمر في التفوق أو التقدم يعود إلى عوامل وراثية أو بنوية لكانت المجتمعات الشرقية، ومنها مجتمعنا، قد حافظت على تفوقها.

وفي العصر الراهن استطاعت شعوبٌ كانت في عداد العالم الثالث، حتى العقدين الماضيين، أن تحقق تقدماً كبيراً انتقلت على أساسه إلى مصاف البلدان الصناعية. فهل كان هذا الأمر ممكناً بالنسبة لها لولا أن تحققت لها عوامل تاريخية أهمها عنصر الإرادة والمشروع؟

إن الاعتماد على الظروف الموضوعية وحدها لا يكفي، بل يلزم قبل كل شيء توافر الإرادة بما في ذلك المعرفة وحسن التخطيط لاستخدام الموارد البشرية استخداماً أمثل. فهل تستطيع أمتنا في الزمن الراهن، رغم سواد الأفق، تحقيق ما يشبه الإنجازات التي حققتها في عصر الفتوحات حين كان ميزان القوى يبدو لغير صالحها؟ وهل يظل الأمر مرهوناً بغير إرادتنا؟

